

قراءة في ردود الفعل الفرنسية على مقاومة 1871 خلال الوثائق الارشيفية (النفي أنموذجا)
**A Study of French Reactions to the Resistance of 1871 Through
Archival Documents (Exile as a Case Study)**

¹ د/ محمد بن ترار **Dr. Mohammed benTrar**

جامعة حسية بن بوعلي شلف، Bentrar1974@yahoo.fr

د/ فتيحة مسعودي **Dr. Fatiha Massoudi**

جامعة حسية بن بوعلي شلف، aghidlaith2016@gmail.com

Doi: 10.53283/2157-007-001-006

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/11/23

تاريخ الاستلام: 2024/11/17

ملخص: تعالج المقالة ردود الفعل الفرنسية على مقاومة الشيخ المقراني والرحمانين (الشيخ الحداد) ومقاومة الشيخ الجعدي من خلال ما تناوله الارشيف الفرنسي للمقاومة الشعبية بمنطقة القبائل خاصة عمليات التوقيف الجماعية والتهجير القسري الى كاليدونيا الجديدة وجزيرة بوري، وذلك من خلال استقراء التقارير الامنية الفرنسية واوامر بالقبض والتهم الموجهة الى القادة، والاحكام الصادرة في حقهم، سواء أوامر بالقبض أو قرارات النفي، والاحكام التي بنيت التهم التي كالتها لقادة المقاومة في خيانة التمرد مع الوقوف على اثار هذه العقوبات على منطقة القبائل آنذاك، وكيف تعامل القادة المنفيين في كاليدونيا الجديدة وجزيرة بوري خصوصا، اين اسسوا مواقع جديدة للزاوية الرحمانية بها وحافظو على العادات والتقاليد هناك.

كلمات مفتاحية: المقاومة، منطقة القبائل، الرحمانيين، بوري، الوثائق الارشيفية الفرنسية

Abstract:

The entry addresses the French reactions to the resistance led by Sheikh El-Mokrani and the Rahmanin (Sheikh El-Haddad) as well as the resistance of Sheikh El-Jaadi, through the lens of the French archives on popular resistance in

¹ - بيانات المرسل: اسم ولقب المرسل: د/ محمد بن ترار ، جامعة حسية بن بوعلي شلف، الجزائر،

bentrar1974@yahoo.fr

the Kabylie region. It particularly focuses on the operations of mass arrests and forced deportations to New Caledonia and the Isle of Bourail. This is done by analyzing French security reports, arrest warrants, and the charges directed at the leaders, as well as the sentences issued against them, including arrest orders and exile decisions. The text also examines the accusations leveled against the resistance leaders, categorizing them as acts of rebellion, while highlighting the impact of these penalties on the Kabylie region at that time. Additionally, it discusses how the exiled leaders in New Caledonia and the Isle of Bourail, in particular, established new sites for the Rahmaniya order and preserved their customs and traditions there.

Keywords: The resistance; the Kabylie region; the Rahmanians; Bouraï; the French archival documents.

1. مقدمة

بعدها وطأت اقدام المستعمر الفرنسي التراب الجزائري في الخامس من جويلية سنة 1830 وإثر سقوط مدينة الجزائر، بعد صراع عنيف مع السكان اندلعت المقاومات الشعبية في مختلف انحاء الوطن التي كانت تعمل كبح توسع المستعمر الفرنسي شمالا وجنوبا، شرقا وغربا ن حيث عمدت القبائل الكبرى الى التصدي لانتشار المستعمر الفرنسي عن طريق المقاومات العنيفة على غرار مقاومات الشيخ المقراني والرحمانين (الشيخ الحداد) والشيخ الجعدي، الامر الذي جعل الفرنسيون يتكبدون خسائر كبيرة في العدة والعتاد والارواح، ورأت فرنسا أن وحدة الشعب الجزائري وقوة القبيلة والهوية الاسلامية في المنطقة هي النواة الاساسية للمقاومة ما يستوجب التصدي لها لوقف تهديدات المقاومة من خلال وضع استراتيجية جهنمية لكبح المقاومة.

أمام هذه الاوضاع اطلقت فرنسا جملة من الجرائم البشعة في حق المجتمع الجزائري بمنطقة القبائل، والتي تصب في خانة محاولة طمس الهوية العربية الاسلامية وتفكيك بنية المجتمع الجزائري عن طريق استصدار قرارات وقوانين جائرة، في محاولة لكبح اسباب المقاومة وتسهيل عملية بسط نفوذها على ممتلكات الجزائر وفي مقدمتها جرائم التقتيل الجماعي، اقامة حرق ومصادرة الممتلكات وصولا الى اصدار

قرارات النفي والتهجير القسري الى مناطق بعيدة مثل كاليدونا الجديدة وجزيرة بوراي وذلك في حق قادة المقاومة ورجالها لمنع عودتهم واشعال فتيل المقاومة من جديد.

فماهي اهم المقاومات التي عرفتها منطقة القبائل وماهي السبل التي اعتمدتها فرنسا من اجل تفكيك بنية المجتمع القبائلي وتهديد هويته الوطنية؟ وماهي تأثيراتها على المجتمع بالمنطقة؟

2. مقاومة الطريقة الرحمانية (الشيخ المقراني والشيخ الحداد):

تعد مقاومة الزاوية الرحمانية التي قادها كل من الشيخ المقراني والشيخ الحداد من اكبر المقاومات التي شهدتها منطقة القبائل بفعل رفضها للتوسع الفرنسي والسياسة الفرنسية في المنطقة التي حاولت القضاء على هوية المجتمع القبائلي الريفي المتناسك منذ قرون، والمعروفة بتاجماعت أو بمعنى الجماعة أو حكماء المنطقة التي كانت تنظم المجتمع القبائلي ضمن هيكل قروي منظم (رين، 2013، ص: 319) ، وتعويضها بالقانون المدني الفرنسي الاستعماري الذي شجع تسلط اليهود على السكان الاصليين بفعل قانون كريميو (ناصر، 1978، ص: 367) الصادر في 24 اكتوبر 18701 والذي منح اليهود حقوق المواطنين الاصليين الذين لم تمنحهم سوى المذلة التي عززتها بقانون الاهالي سنة 1871 بغية تحطيم نفوذ الاسر والعائلات الكبيرة بالمنطقة على غرار قادة الزاوية الرحمانية مثلما فعلت في كل البلاد كإجراء استعماري (بوعزيز، 1996، ص ص: 228-231).

هذا وقد جاءت هذه المقاومة كنتيجة حتمية لمحاولة الاستعمار الفرنسي مضاعفة جراح سكان منطقة القبائل التي كانت قد عانت من الجفاف وانتشار الامراض والابوثة الكوارث الطبيعية كالزلازل بالإضافة الى غزو الجراد خلال الفترة الممتدة بين 1865 و1868 مما اثر سلبا على السكان خاصة بعدما لجأ الشيخ المقراني بصفته ممثل منطقة القبائل (باشاغا) الى اقتراض الاموال من بنك الجزائر وذلك من اموال اليهودي مسرين لانقاد السكان من الموت ضمن مجاعة 1869 والتي تعهد "ماكماهون" بتسديدها عليهم من ميزانية الحكومة، لكنه تنكر له ما جعل الشيخ المقراني يلجأ إلى رهن ممتلكاته لأداء الديون، وباشر في الاعداد للمقاومة الشعبية بعدما تأكد إن ماكماهون وسلطته المدنية الفرنسية وبدعم من اليهود قد باشرت في عملية نهب ممتلكات شيوخ القبائل تحت طائلة تسديد الديون وبناء على نداء اليهودي كريميو (بوعزيز، 1996، ص ص: 235-236).

انطلقت بواذر المقاومة بداية شهر يناير 1871 بتمرد جنود السبايس (الصبايخة) الجزائريين الذي شاركوا ثورة السكان وقاموا باغتيال الضباط الفرنسيين (الأشرف، 1983، ص: 93)، كما رفعوا نداء

الاستقلال بعدما وجدوا الفرصة مواتية لطرد الفرنسيين من منطقة القبائل لاستكمال الثورات التي كانت اندلعت في شهر فبراير بمختلف أنحاء الوطن على غرار الميله، تبسة وبرج بوعرييج (سعد الله، 1969، ص: 64) وكانت عمليات يناير وفبراير بمحاصرة أبراج الفرنسيين كبداية لمقاومة الشيخ محمد المقراني مع حلول يوم 16 مارس 1871 (بوعزيز، 1996، ص: 238)، خاصة بعدما استنجد الشيخ محمد المقراني بالطريقة الرحمانية التي كان لها نفوذ ديني كبير واتباع كثر بمنطقة القبائل وما جاورها بقيادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الأزهري (بلاح، 2006، ص: 202)، والذين لبوا النداء وساهموا كل ما لديهم في هذه المقاومة خاصة تلاميذ الشيخ الأزهري وفي مقدمتهم الشيخ محمد أمزيان بن علي الحداد والشيخ علي بن عيسى... وغيرهم (الحفناوي، 1906، ص: 542)، والذين قاموا بدعاية دينية للمقاومة على يد الشيخ الحداد الذي رغم كبر سنه كان يطوف الأسواق والمداشر للدعوة للجهاد والمقاومة (بوعزيز، 1996، ص: 242-243)، فكُونوا فرق نظامية بقيادة شيوخ القبائل الذين حملوا لواء الجهاد والمقاومة، حيث كان شيخ القبيلة هو القائد الروحي والعسكري للمقاومة (بوعزيز، 2009، ص: 20) والتي عرفت بفرق الفداء، أي متطوعي الموت أو فرق المسبلين للجهاد (رين، 2013، ص: 319) وكانت قرارات شيخ القبيلة اجبارية التنفيذ وغير قابلة للنقاش أو التراجع ما جعل هذه الحرب تكون حرب حياة أو موت الأمر الذي أربع الفرنسيين، وشكلت تحالفات للعروش على شكل اتحادات قبلية على غرار تحالف إتحاد القبلي الحربي لأيت منقالات الذي ضم 04 عروش، وبلغ تعداد مجنديه 3000 محارب والاتحاد القبلي الحربي لايت ايجر الذي بلغ تعداد مجنديه 6000 محارب (رين، 2013، ص: 393)

3. رد الفعل الفرنسي على المقاومات (النفي الى كاليديونيا الجديدة):

بعد فشل السلطات الفرنسية في كبح المقاومات الشعبية التي اندلعت في كافة أنحاء الوطن ردا على التوسع الاستعماري، واجتياح الأملاك من خلال توظيف القوانين التعسفية في تأمين الأراضي ومنحها للمعمرين، لجأت إلى سياسات جديدة تتمثل في النفي أو التهجير القسري لقادة المقاومات، من أجل نشر الخوف في نفوس القبائل الجزائرية ومنعها من الثورة، وإعادة تنظيم المجتمع الجزائري بإزالة قادة القبائل والزعماء الدينيين الذين كانت تراهم فرنس المحرض الرئيس للثورات، وذلك بإبعادهم عن الوطن واقتلاع أفكارهم التحررية، حيث كان هدفها من هذه الخطوة خلق مجتمع خاضع للسلطة الاستعمارية، كما

عملت على نزع روح التضامن والتحالف من المجتمع الجزائري لإبعاد كل أسباب الانتفاضة في وجه فرنسا، وكانت كاليديونيا الجديدة وخصوصا إقليم بوراي الذي يعد أحد أهم المواقع التي هجر إليها المقاومون الجزائريون وعائلاتهم، خاصة خلال فترة مقاومة الشيخين المقراني والحداد، حيث استغلت فرنسا إلحاق كاليديونيا بها في عهد نابليون الثالث سنة 1853 من أجل جعلها مركزا لاستقطاب المهجرين من مستعمراتها وتأديب المقاومين وعائلاتهم خاصة وإنها عبارة عن جزيرة صغيرة تقع غرب المحيط الهادي لا تزيد مساحتها عن 16749 كلم مربع، ويحيط بها البحر من الجهات الأربعة، ويصعب على المنفيين مغادرتها والعودة إلى ديارهم بالخصوص وإنها تقع على بعد 1930 شرق استراليا، بوسط المحيط الهادي.

رأى نابليون بونابرت أن الحل الوحيد لتوقيف شرارة المقاومات الشعبية، واتخذ أول قرار بنقل المحكوم عليهم في قضايا سياسية إلى كاليديونيا الجديدة بتاريخ 1863/09/02 أي بعد سنة من إلحاق كاليديونيا بفرنسا، واستمرت العملية وبلغت ذروتها بين سنوات 1867 و1894، حيث وصل عدد المنفيين الجزائريين إلى كاليديونيا الجديدة حوالي 5000 منفي سنة 1894 من بينهم 120 قائد للمقاومات الشعبية (Christainne Terrier, 2010, pp. 3-7) وأغلبهم تم تحويلهم إلى منطقة بوراي الواقعة بوسط جزيرة كاليديونيا الجديدة ليندمجوا وسط مجتمع جديد يضم البيض، الأسويين والأهالي (بوعزيز، 1989، ص16)، ويصنف الجزائريين ضمن فئة البيض بحكم أنهم كانوا تحت الوصاية الفرنسية خلال مرحلة النفي، لكنهم لم يحصلوا أبدا على حقوق المواطنة، بحكم أنهم كانوا تحت طائلة حكم بالنفي، الذي يصنفهم ضمن الخارجين عن القانون (Anglovia(F), p. 17) وقد وصل عددهم إلى 4000 ساكن في بوراي حسب آخر إحصاء سنة 1996-1997 (kateb k, 1997, pp. 399-428).

هذا ولم تنتهي الجرائم الفرنسية بتهجير الجزائريين ونفيهم إلى كاليديونيا لإبعادهم عن أراضيهم ومقاومتهم بالجزائر، بل راحت تنشر أخبار وسط سكان كاليديونيا بأنهم خارجون عن القانون، متمردون، أشخاص خطيرين... وغيرها من الصفات التي ساهمت في عزلهم اجتماعيا وحرمانهم من أية امتيازات كالأراضي الفلاحية، وحتى خلال قانون العفو الشامل الصادر سنة 1880 من قبل الإدارة الفرنسية استثنى الجزائريين بل اقتصر فقط على الثائرين في بلدية باريس. وهو الأمر الذي لم يكن صحيحا وإنما استعمل من أجل حرمان الجزائريين وعدم تمكينهم من الحقوق (قنزاز، 2014، ص: 223).

وحسب الأرشيف الموجود في مدينة بويري التي احتضنت أكبر مركز للمنفين الجزائريين في كاليديونيا الجديدة فإن عدد المنفيين في هذه المنطقة بلغ 1822 من الدين شاركوا في مقاومات 1870 و1871 التي انطلقت من سوق اهراس تم انتقلت إلى برج بوعريج وصولا إلى منطقة القبائل والتي عرفت بثورة المقراني والشيخ الحداد، وحسب الأرشيف الفرنسي الموجود ببويري فإن أول جزائري وصل إلى كاليديونيا الجديد كان سنة 1864 واسمه إبراهيم بن محمد، وآخر من وصل من المنفيين كان سنة 1921 هما حسان احمد، ومحمود ومصطفى محمود أغا، وتم نفيهم لأسباب سياسية، أما عن أكبر موجة وصلت كاليديونيا من المنفيين الجزائريين فكانت بين سنتي 1867 و1895، وقد وصلوا عبر 42 رحلة بحرية، وقد بلغ عدد الجزائريون منهم 1981 منفي، 45 بالمائة منهم من الشرق الجزائري أو ما يعرف بالقطاع القسنطيني آنذاك، و23 بالمائة من الغرب أو ما يعرف بالقطاع الوهراني و32 بالمائة من قطاع الوسط بما فيها منطقة القبائل، أما عن توزيعهم حسب السن فإن أغلبهم هم من الشباب دون الـ40 سنة، حيث تشير الوثائق أن 07 بالمائة منهم يتراوح عمرهم بين الـ16 و20 سنة و54 بالمائة بين الـ21 و30 سنة، 31 بالمائة تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة و07 بالمائة محصور سنهم بين 41 و50 سنة، و01 بالمائة يزيد سنهم عن الـ51 سنة (Rinn, 1891).

4. تنامي فرار الجزائريين من كاليديونيا أرغم السلطات الفرنسية على العفو عنهم:

أمام الإجراءات التعسفية المفروضة على الجزائريين وحرمانهم من أبسط الحقوق التي يتمتع بها باقي الأجناس الموجودين على الجزيرة، أصبح المنفذ الوحيد أمام المنفيين الجزائريين هو محاولة الفرار من الجزيرة، خاصة بعد حرمانهم من قانون العفو الصادر في 11 جوان سنة 1880 (Lallaoui, 2001, p. 1880) حيث سجلت أول عملية فرار سنة 1884 والتي قام بها محمد بن قاسم والذي نجح في الخروج من الجزيرة لكن تم إلقاء القبض عليه من قبل السلطات الفرنسية بعد عامين وتمت إعادته إلى كاليديونيا سنة 1886، وبعدها فرار رحمان بن محمد ألحاج ومحمد امزيان بن الشيخ الحداد في يوم 05 ديسمبر 1886 باستعمال وثائق مزورة ونجحوا في بلوغ الجزائر إلا إن السلطات الفرنسية ألقت القبض على رحمان بن محمد ألحاج سنة 1888 واعيد إرساله إلى كاليديونيا الجديدة سنة 1889 في حين نجح امزيان بن الشيخ الحداد في الفرار من قبضة الفرنسيين بعد بلوغه الجزائر بسبب احتراسه الشديد وفراره إلى جبال القبائل حيث بقي

هناك ولم يتم إلقاء القبض عليه (تاوتي، 2007، ص: 151)، وفي سنة، وفي 19 ماي 1888 نجح علي أو سعيد بمعية عمر بن العونوقي في الفرار من الجزيرة إلى الجزائر، إلا السلطات الفرنسية أُلقت القبض عليه بتونس وأعيد إلى كاليدونيا الجديدة في 12 أوت 1893.

من جهة أخرى تعتبر عملية فرار السي عزيز ابن الشيخ الحداد أحد أهم عمليات الفرار التي سجلتها السلطات الفرنسية لما أحدثه فراره من حالة من الطوارئ بالجزائر وفرنسا نتيجة وزنه الكبير لأنه كان زعيم ثورة 1871 بالقبائل من جهة وبصفته من قادة الزاوية الرحمانية والذي بلغ استراليا في أبريل 1881 والذي أكد في إحدى رسائله انه واجه المخاطر من خلال أهوال البحر الهائج الذي صاحب سفره على متن زوارق صغيرة التي نقلته من جزيرة إلى جزيرة وصولا لزيلندا الجديدة ومنها تنقل على متن سفينة الى سيدني بأستراليا (تاوتي، 2007، ص: 148-149)، ومنها كان يأمل بلوغ مكة التي لا تفصلها عن استراليا سوى مسير 25 يوما لكنه بقي هناك خوفا من التوقيف بقناة السويس التي تعد المعبر الوحيد إلى مكة، خاصة بعدما علم بان فرنسا زرعت جواسيسها يقتفون أثره في كل مكان (Lallaoui, 2001, p. 100) لكن بعد استفادة من العفو في الفاتح من فبراير 1895 ومنعه من العودة إلى الجزائر من قبل الحاكم العام الذي اعتبرها خطرا على الأمن سافر سي عزيز إلى باريس أين توفي هناك يوم 1895/08/22 (Lallaoui, 2001, p. 105) وفي 1889 قام أحمد أو عراب اويجي بالفرار من الجزيرة حيث نجح في بلوغ الجزائر، لكن تم إلقاء القبض عليه من قبل السلطات الفرنسية سنة 1896 لكن لم يتم إعادته إلى كاليدونيا الجديدة من جديد

كانت لعمليات الفرار المتكررة للمنفيين الجزائريين الأثر البالغ في تحسين المستوى المعيشي للمنفيين الجزائريين، حيث تم السماح لهم بالعمل في الحقول، خاصة بعدما أنشأت السلطات الفرنسية مزارع فلاحية لتشغيل المنفيين الجزائريين لكي يتم إبعاد فكرهم عن الفرار من جهة وتسهيل عملية مراقبتهم من ناحية أخرى، وأهم هذه المزارع مزرعة بوراي التي كان المسجونون يقومون فيها بتربص يحصلون من خلالها على امتيازات تسمح لهم بامتلاك جزء من هذه الأرض بصفة مؤقتة بموجب قرار الملكية الذي أصدرته السلطات الفرنسية سنة 1895 لفائدة المنفيين الجزائريين لضمان حصولهم على قوت يومهم، وتصبح الأراضي ملكيتهم مقابل دفع سنوية تقدر ب 40 فرنك و 12 سنتيم شريطة توفر الفلاح على رأسمال قدره 1804 فرنك فرنسي قديم (Ouennoughi., 2008, p. 179) وفي سنة 1895 أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بالعفو عن المنفيين الجزائريين بعد قرار النواب الفرنسي الذي اثبت في سنة 1892

ان سجن المنفيين الجزائريين هو قرار تعسفي بحكم أنهم يستفيدون من عفو 11 جوان 1880، وجاء هذا القرار على خلفية الشكوى التي رفعها المحامي الفرنسي "لوهناف" ضد إدارة السجون بكاليدونيا الجديدة أمام مجلس النواب الفرنسي، باسم كل من أحمد باي ابن الشيخ مسعود، احمد بومرزاق بن الحاج احمد المقراني، وعلي بن أحمد اوقاسي والعديد من المنفيين الآخرين (قنزاز، 2014، ص: 224).

5. تطور وضعية المنفيين في كاليدونيا الجديدة بعد قرار العفو:

تحسنت وضعية المنفيين بكاليدونيا الجديدة بعد عفو فبراير 1895، حيث تم تفعيل الامتيازات التي حصلوا عليها سنة 1882، والتي جعلت الجزائريون يستغلون أنظمة التضامن والتعاون في خدمة الأرض والتجارة لبعث العادات والتقاليد وتفعيل مجمع جزائري مصغر في مدينة بوراي التي أصبحت الإقليم المفضل لأستقر الجزائريين نتيجة لخصبة الأرض وسهولة العيش هناك، فنجد مثلا أحمد أوعراب نايت أويحيى قد تمكن من شراء قطعة ارض لفائدة علي أوالسعيد، في حين أصبح الشيخ الحداد بداية من سنة 1886 تاجرا معروفا، ورغم تحسن مستواهم المعيشي تدريجيا لكنهم لم يعودوا إلى الجزائر لعدة أسباب منها عدم تمكنهم من شراء تذكرة السفر من الإدارة الفرنسية لغلاء أسعارها، وثانيا لسهولة العيش التي وجدوها في إقليم بوراي التي تتشابه تضاريسها ومناخها مع الجزائر من ناحية، وتزوج اغلب المهجرين وتكوينهم اسر هناك رسائله انه واجه المخاطر من خلال أهوال البحر الهائج الذي صاحب سفره على متن زوارق صغيرة التي نقلته من جزيرة الى جزيرة إلى غاية زيلندا الجديدة ومنها تنقل على متن سفينة الى سيدني باستراليا (تاوي، 2007، ص ص: 148-149)، ومنها كان يأمل بلوغ مكة التي لا تفصلها عن استراليا سوى مسير 25 يوما لكنه بقي هناك خوفا من التوقيف بقناة السويس التي تعد المعبر الوحيد الى مكة، خاصة بعدما علم بان فرنسا زرعت جواسيسها يقتفون اثره في كل مكان (Lallaoui, 2001, p. 100)، لكن بعد استفادة من العفو في الفاتح من فبراير 1895 ومنعه من العودة الى الجزائر من قبل الحاكم العام الذي اعتبرها خطرا على الأمن سافر سي عزيز إلى باريس أين توفي هناك يوم 1895/08/22 (Lallaoui, 2001, p. 105)، وفي 1889 قام أحمد أو عراب أو يحيى بالفرار من الجزيرة حيث نجح في بلوغ الجزائر، لكن تم إلقاء القبض عليه من قبل السلطات الفرنسية سنة 1896. لكن لم يتم إعادته إلى كاليدونيا الجديدة من جديد

كانت لعمليات الفرار المتكررة للمنفيين الجزائريين الأثر البالغ في تحسين المستوى المعيشي للمنفيين الجزائريين، حيث تم السماح لهم بالعمل في الحقول، خاصة بعدما أنشأت السلطات الفرنسية مزارع فلاحية لتشغيل المنفيين الجزائريين لكي يتم إبعاد فكرهم عن الفرار من جهة وتسهيل عملية مراقبتهم من ناحية أخرى، وأهم هذه المزارع مزرعة بوراي التي كان المسجونون يقومون فيها بتربص يحصلون من خلالها على امتيازات تسمح لهم بامتلاك جزء من هذه الأرض بصفة مؤقتة بموجب قرار الملكية الذي أصدرته السلطات الفرنسية سنة 1895 لفائدة المنفيين الجزائريين لضمان حصولهم على قوت يومهم، وتصبح الأراضي ملكيتهم مقابل دفع سنوية تقدر بـ 40 فرنك و 12 سنتيم شريطة توفر الفلاح على رأسمال قدره 1804 فرنك فرنسي قديم (Mélkica, 2008, p. 179)، وفي سنة 1895 أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بالعفو عن المنفيين الجزائريين بعد قرار النواب الفرنسي الذي أثبت في سنة 1892 ان سجن المنفيين الجزائريين هو قرار تعسفي بحكم أنهم يستفيدون من عفو 11 جوان 1880، وجاء هذا القرار على خلفية الشكوى التي رفعها المحامي الفرنسي "لوهناف" ضد إدارة السجون بكاليدونيا الجديدة أمام مجلس النواب الفرنسي، باسم كل من أحمد باي ابن الشيخ مسعود، أحمد بومرزاق بن الحاج أحمد المقراني، وعلي بن أحمد اوقاسي والعديد من المنفيين الآخرين (فتراز، 2014، ص: 224).

6. تطور وضعية المنفيين في كاليدونيا الجديدة بعد قرار العفو:

تحسنت وضعية المنفيين بكاليدونيا الجديدة بعد عفو فبراير 1895، حيث تم تفعيل الامتيازات التي حصلوا عليها سنة 1882، والتي جعلت الجزائريون يستغلون أنظمة التضامن والتعاون في خدمة الأرض والتجارة لبعث العادات والتقاليد وتفعيل مجمع جزائري مصغر في مدينة بوراي التي أصبحت الإقليم المفضل لاستقرار الجزائريين نتيجة لخصبة الأرض وسهولة العيش هناك، فجد مثلاً أحمد اوعراب نايت أويجي قد تمكن من شراء قطعة ارض لفائدة علي اوالسعيد، في حين أصبح الشيخ الحداد بداية من سنة 1886 تاجرا معروفا، ورغم تحسن مستواهم المعيشي تدريجيا لكنهم لم يعودوا إلى الجزائر لعدة أسباب منها عدم تمكنهم من شراء تذكرة السفر من الإدارة الفرنسية لغلاء أسعارها، وثانياً لسهولة العيش التي وجدوها في إقليم بوراي التي تتشابه تضاريسها ومناخها مع الجزائر من ناحية، وتزوج اغلب المهجرين وتكوينهم اسر هناك (Mélkica, 2008, p. 181)، ما جعلهم يبحثون على نقل عادات وتقاليد الجزائر إلى كاليدونيا الجديدة والتي يمكن تلخيصها في:

7. الاعراف وتماسك القبيلة أو العرش:

عمل الجزائريون في مدينة بوري بالأعراف الجزائرية التي توارثوها ابا عن جد وتصدوا لقوة التغير الفرنسي الذي كان يسعى الى القضاء على هوية المنفيين وقطع كل أوصر الارتباط بمقوماتهم العربية الأصيلة والجزائرية القحّة، وباشر بداية بتأسيس سوق شعبي الذي تميز بعرض السلع والبضائع على الطريقة العربية وكان يقصده المتسوقون المحافظين على أزيائهم التقليدية خاصة البرنوس، كما اعتمدوا على نظام المقايضة في مجال التجارة، كما قاوم الجزائريون حملات التنصير التي كانت تستهدفهم ضمن الظروف القهرية المفروضة عليهم على غرار سياسة تجريدهم من بعض الأسماء التي ترمز للقبيلة أو العرش بغية تفتيت القبائل والمجتمع، والتي تصدى لها الشيوخ وقادة القبائل باستحداث دفاتر لأسماء العائلات لكسر محاولة تكسير المجتمع كما تم استحداث مجلس للجماعة لضمان الحفاظ على التماسك القبلي. وإجهاض إدماج المجتمع الجزائري وسط باقي المجتمعات التي أوجدها المستعمر الفرنسي في كاليديونيا الجديدة عامة و"مدينة بوري" على وجه الخصوص (Mélkica, 2008, p. 183)، هذا ورغم تجريد بعد السكان من جزء من أسمائهم والذي كان يرمز للقبيلة أو العرش إلا إن أصحابه بقوا يعرفون أصولهم بفعل دفتر شيوخ الجماعة واستمرار العمل بالاسم القديم، لأن الاسم الجديد مجرد اسم إداري يتعامل به صاحبه مع الإدارة الفرنسية في كاليديونيا فقط (Mélkica, 2008, p. 165).

هذا وقد تمكن الجزائريون من فرض أعرفهم وعاداتهم بكاليديونيا الجديدة حيث ربو الخيول العربية الأصيلة، ونظموا سباقات لها خلال الاحتفالات بالزواج والختان والتي كانت تتم فيها عمليات تسليم الأوسمة على الفائزين، هذا وقد تمكن المنفيون الجزائريون من تنظيم أول سباق رسمي للخيول في مدينة "يوغان" يوم 1894/11/11 والذي تحول إلى تقليد سنوي يحضره المئات من المواطنين وتتم فيه الذبائح والولائم، ونتيجة لأثره الكبير اصدر القائمين على الطوابع البريدية في كاليديونيا الجديدة طابعا يحمل صور الخيالة الجزائريين ببرانسهم وعمائمهم تخليدا للذاكرة التاريخية (قنزاز، 2014، ص: 234).

8. المحافظة على الدين الإسلامي وتأسيس مجلس الجماعة:

أعتبر الجزائريون المنفيون إلى كاليديونيا الجديدة مدينة بوري كوطن لهم وقطعة جزائرية، وفرضوا السيطرة الكاملة عليها، حتى أصبحت بعض الأماكن تسمى بأسمائهم على غرار مضيق أيت علي، نسبة الى عرش علي بن أحمد، كما سمي بمضيق العرب نسبة لتواجدهم هناك، هذا ولعب الشيوخ المنفيون دورا

كبيرا في المحافظة على الدين الإسلامي، وحماية أبنائهم من الانحراف نحو المسيحية، خاصة بعد زواجهم من نساء غير مسلمات لغياب النساء العربيات والمسلمات بكاليدونيا حيث يرفضون تعميد وتنصير أولادهم (Collinet. M, 1978, p. 22)، فكانوا يقيمون مواقيت محددة للصلاة في غياب تام لأي مؤسسة دينية إسلامية رسمية في حين تم إقامة بيت للصلاة وهو مركز مجلس الجماعة يستغل للصلوات المفروضة، وصلاة الجمعة والعيد، كما امتنعوا عن المحرمات كشرب الكحول واكل لحم الخنزير الأمر الذي جعل كلمتهم مسموعة من طرف الأقوام الآخرين الذين يعيشون معهم على ظهر هذه الجزيرة.

هذا وقد نقل الشيوخ معالم الدين الإسلامي، وكل المراسيم التي جلبوها معهم من ارض الوطن قبل نفيهم الى أبنائهم الذين يجهلونّها تماما، كما علموهم طرق الدفاع عن مبادئهم، وما زادهم ثقة بأنفسهم أخذهم لبعض طرق الاستشفاء من الدين الإسلامي، وكذا الحلول للعديد من المشكلات العويصة واحترامهم للنظام العام من خلال الاخلاق ومنح لكل فرد حقه وهي التي لم تتمكن اي سلطة من تنظيمها بفعل تباين الأجناس بهذه الجزيرة، كما كانوا يصمون رمضان ويحتفلون بالأعياد، ويقيمون الذبائح ولا يأكلون الجيفة، كما أسسوا شيخ الجماعة الذي تمكن من فرض النظام الداخلي داخل القبيلة، من جانب اخر تم استحداث مجلس للشيوخ أو كبار الجماعة وفقا للتقليد الجزائري، وينحصر دوره على تسيير المدينة ويتكون من كبار المنطقة وأثريائها لضمان تسيير المدينة وأخذ الشورى كما كان الشيوخ يقيمون بعض الطقوس ايام الاعياد والمناسبات كما كانوا يعملون على حل النزاعات وتنظيم الاعمال اليومية والزواج واقامة الحفلات التقليدية، التوزيع، كما ساهم مجلس الجماعة في المحافظة على التقاليد الابوية التي نقلت مع المنفيين الاوائل من الجزائر وجعلها ملكية عامة، وكان يجتمع في مجلس الجماعة كل من الفلاحين، الحدادين والبائعين المتجولين والتجار (Martin, 1920, p. 163).

9. الزواج:

نفثت الحكومة الاستعمارية قادة الثورات الشعبية إلى كاليدونيا الجديدة من الرجال دون النساء، ورغم إصدار الحكومة الفرنسية قرارات لإحضار عائلات المنفيين في إطار مشروعها المتعلق بتطوير المستعمرة العقابية "كاليدونيا الجديدة" سنتي 1872، 1873 مع تمكينهم من إعانات مالية لبداية حياة جديدة كأزواج خارج فرنسا وإعطاء دعم مالي للأطفال ايضا (Mélkica, 2008, p. 175)، إلا هذا القانون لم يمس المنفيين الجزائريين بل اقتصر على المحكومين السياسيين الفرنسيين فقط، ورغم تقديم المنفيين الجزائريين بمدينة "بوراي" والذي لقي قبولا محليا بشرط العمل لصالح الإدارة العقابية في "بوراي" لمدة

عامين لكن بتوجيهه إلى وزارة الداخلية الفرنسية سنة 1877 لقي رفضا قطعيا بحكم انه يعيد التكتل ويهدد بالثورة، ورغم أن هذا القرار سقط كالصاعقة على المنفيين الجزائريين في البداية، لكنهم قبلوه ورأوا إن إحضار زوجاتهم وأبنائهم إلى كاليدونيا هو نهاية أمل العودة الى ارض الوطن، كما انهم رأوا إحضار زوجاتهم الى جحيم كاليدونيا غير مقبول إطلاقا.

أمام هذه الوضعية أصبح لزوما على الجزائريين الزواج من نساء محليات بحكم انه لا توجد اي امرأة جزائرية رحلت إلى كاليدونيا، وحتى دفاتر تسجيل العائلات لم تشر إلى ذلك، فلجأ الجزائريون الى الزواج من نساء تم جلبهن من الكنائس واغلبهن منفيات سياسيات فرنسيات جئن بهن من باريس، وأخريات يتيمات، حيث كان الجزائريون يترددون معبد الأخوات "سانت جوزيف كيليني" في مدينة بوري لاختيار زوجاتهم بحكم أن الجزيرة ليس فيها نساء، هذا وتمكن الجزائريون من تعليم زوجاتهم الأطباق الجزائرية كالكسكسي، والشربة في رمضان، واللبن والبربوشة، المشوي، الفطائر التي كن ينهضن باكرا لتحضيرها خاصة ايام عيد الفطر المبارك، كما تعلمت عجن المطلق وزراعة الفلفل والنعناع وكل المنتجات التي تستعمل في الطبخ الجزائري، كما قلدن في اللباس الجزائريات ولبسن المناديل الملونة على رؤوسهن (قنزاز، 2014، ص: 233).

هذا وقد اجتهد الجزائريون في الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم الأصيلة وبالفعل تمكنوا من التأثير في من حولهم، من جانب آخر حافظ الجزائريون على عادات الاحتفال بالزواج سواء عن طريق الأطعمة والمأدوبات التي يقيمها أصحاب العرس، وعن طريق ألعاب الفنتازية وسباق الخيول، ما يجعلك تعيش في الجزائر وأنت في جزيرة وسط المحيط الهادي، إلا أن هذا لم يغيب بعض العادات لدى الأزواج على غرار الحفاظ على اللغة واللهجة، كما غابت الأغاني باللهجات الجزائرية والرقص بأنواعه والقصص والحكايات التي كانت شائعة آنذاك ناهيك عن النسيج كالزربية وصناعة القشائية بالصوف و الوبر.

10. ختان الاطفال وتعميد الاناث، الزوايا وطقوس دفن الموتى:

جمع المنفيون الجزائريون بين عادات أجدادهم وعادات زوجاتهم اللواتي اغلبهن من الفرنسيات، حيث كانوا يقومون بختان ابنائهم، كما أنهم لا يمنعون عملية تعميد بناتهم احتراماً لزوجاتهم، خاصة وان الفتاة تكون أكثر ارتباطاً بأمها، هذا وكان بالجزيرة شخص معروف بالختان يدعى "بواغي" وهو من كانت

تعهد له عملية ختان أبناء المسلمين بحكم انه ينحدر من عائلة تمارس مهنة الختان أبا عن جد، وكان يلقب برجل الختان الذي كان يقام وفقا لتقاليد وطقوس خاصة، تستعمل فيها حفلات سباق الخيل ويحضرها سكان الجزيرة في تحد كبير، خاصة وان السكان وقفوا في وجه المسيحية التي غزت الجزيرة وذلك من خلال العمل على غرس العلوم الدينية الإسلامية والتقاليد والأعراف، خاصة في كاليدونيا الجديدة انه لم ترحل أية امرأة ما جعل العادات تتداخل ما بين الأزواج ونتعرف الهوية الثقافية بعد التقهقر،. من جانب آخر أصبح الدفاع على مقومات الدين الإسلامي أمرا ضروريا ببعض العادات لحمايته من الزوال خاصة وانه عرف بعض التراجع والتلاشي مع مرور الزمن (قنزاز، 2014، ص: 242).

من جانب آخر حافظ سكان بوراي على العديد من التقاليد والأعراف وفي مقدمتها الدفن التي كانت تتم وفقا للطريقة الإسلامية حيث كانت القبور تزين بالجير فقط ولا تحمل اي اثر للزينة أو الورود، كما كانت الجثث تغسل وتكفن وتدفن على الجانب الأيمن مع توجيه الرأس صوب شروق الشمس (القبلة) والرجلين نحو الغروب وكانت تقام عليه صلاة الجنازة من قبل الإمام وفي بعض الأحيان تؤخر عملية الدفن ليوم آخر، وكانت القبور توضع قرب بعضها ولا تحمل أسماء او رموز، هذا وكان أحد أعيان المنطقة المعروف باسم الميلود بن عبد الله قد قام بشراء قطعة أرض مساحتها 1.18 هكتار ووهبها لتكون مقبرة للمسلمين بمنطقة مضيق العرب، وكانت تتوسطها نخلة، كما كانت مقبرة أخرى هناك في منطقة نيساديو (Mélkica, 2008, p. 148).

هذا واختلفت مقابر المسلمين عن مقابر النصارى حيث كانت تبنى بالطين وتصبغ باللون الأبيض، كما كانت تحتوي على ولي صالح يسمى سيدي مولاي الذي اعتبره المسلمون هناك نوعا من الرباط المقدس، وهو عبارة عن مربع صغير يسمى بالحوش، هذا وقد ارتبط ضريح الوالي بالكرامات والمعجزات، وحملت اسم أول مرابط دفن بالجزيرة، وأقيمت له قبة وأصبحت تعرف بالزاوية بدية من سنة 1891، والتي اعتبرت إحدى الرموز المدافعة عن الدين الإسلامي وارتبطت الزاوية بنوع الرجال الذين تم نفيهم بالجزيرة منذ سنة 1871 هم من رجال الدين خاصة أبناء الشيخ الحداد والذين هم من إتباع الطريقة الرحمانية بالجزائر، ونشطت الزاوية بالذكر وأصبحت مركز للتجمع وأحيانا يبقون فيها سبعة أيام للذكر (Collinet. M, 1978, p. 202).

11. أنظمة الوعدة السنوية، المعروف، الوزعة، الصدقة والتوزيع:

أدى إقامة الزاوية التي تجمع سكان كاليديونيا من المنفيين الجزائريين سنة 1891 إلى ظهور ما يعرف بالوعدة أو الزردة السنوية التي كانت تقام في الربيع قبل موسم الحصاد من قبل مجلس الجماعة تيمنا بالبركة، وتقام الزردة في إقليم بوراي مكان تواجد الزاوية أين يتم ذبح عجلا اسود قرب المقام، وكانت هذه الوعدة هي موسم سنوي يجتمع فيه المنفيون الجزائريون القادمين بوغانونيساديو إلى بوراي، ويقوم مجلس الجماعة بالتسيير لهذه الطقوس المنقولة عن الطقوس الجزائرية التي تعرفها مختلف أنحاء الوطن وكان المنفيون الأوائل هم من قاموا بها خاصة إتباع الطريقة الرحمانية من أبناء الشيخ الحداد، وأحيانا كانت تدوم هذه الوعد أسبوعا كاملا يقوم فيها السكان بذكر الله، ويقوم الرجال بلعب البارود وتطلق النساء الزغاريد (Martin, 1920, p. 119) هذا وكان مجلس الجماعة في مدينة بوراي هو من يستوجب عليه القيام بالواجد العرفي لضيوفه من خلال تحديد مواقع الاستقبال السوية وتنظيم مواقع الذبح والطهي كما يستوجب تهيئة أماكن الصلاة، والاغتسال والوضوء.

نقل المنفيون القدامى وخاصة سكان القبائل عاداتهم إلى بوراي ونيساديو وبوغان وعلى رأسها نظام الوزيرة التي تعد من أهم أعراف الجزائر ورمز من رموز التكافل الاجتماعي، خاصة في المآتم أين يتم التكافل ما بين الجيران، هذا وخلق مجلس القدماء مواعيد لإقامة الوزيرة التي غالبا ما كانت تحدد بيوم الجمعة، حيث تذبح الذبائح يوم الخميس ليتم توزيعها للاستهلاك في اليوم الموالي، وخلق المجلس ما يسمى دفع الحق في إطار التضامن الجماعي، حيث على كل شخص إن يساهم حسب إمكانياتهم، وفي المقابل فإنه يحصل على حقه من الوزيرة التي تقام وفقا لقرار مجلس الجماعة أو ما يسمى بمجلس القدامى الذي يقع على عاتقه اقتناء الحيوانات وذبحها وتقطيعها وتوزيعها على السكان في اليوم الذي يكون قد حدد فيه إقامة الوزيرة (قنزاز، 2014، ص: 241).

ساهمت المحافظة على العقيدة الإسلامية والعادات والتقاليد في نقل كل ما له ارتباط بالدين والتقاليد الإسلامية إلى كاليديونيا الجديدة، ومنها الصدقة التي كانت تقام كلما رأى فيها احد الأفراد من العائلة أجداده، ويعتبرها السكان بشرى عظيمة وإشارة رابانية تستوجب تقديم الصدقة التي تكون عبارة عن صحن الكسكسي الذي يحضر بالمواد التي تنتجها العائلة من حقلها، كما تضم الصدقة أيضا الفلفل

والتمر واللبن، ورغم إن اغلب زوجات المنفيين من الأوربيات اللواتي يجهلن طريقة تحضير هذه الأطباق لكنهن تعلمتها مع الزمن من أزواجهن وصرن مهتمات بها إلى درجة كبيرة وتناقلتها بناتها. قام المنفيون الأوائل بتجسيد عاداتهم على ارض المنفى في محاولة لخلق جو الوطن ولعب الشيوخ وأتباع الطريقة الرحمانية على غرار سي عزيز وأبناء الشيخ الحداد والحاج بومرزاق المقراني دورا كبيرا في ترسيخ نظام التوزية أو ما تعرف بشمال إفريقيا بالتضامن البربري أو التطوع من قبل الرجال في الأعمال ذات الفائدة المشتركة على عمليات حرث الأرض، جني المحصول، تهيئة الحقول وحفر الابار والمجاري المائية، وقد انتقلت هذه العادة الى النساء، فرغم إنهن أوربيات لكنهن تعلمن التوزية في غسل الملابس، غزل الصوف وتحضير الوجبات الغذائية خاصة في المناسبات الكبيرة كالأعراس والولائم والمآتم (قنزار، 2014، ص: 240).

هذا وكانت التوزية تتم خلال عمليات جني محصول الذرة أو بناء المساكن، حيث يقوم الجيران بالتعاون مع صاحب العمل الذي يشترط عليه أن يقدم لهم الطعام فقط وينته العمل في ظرف أيام، هذا وساهمت التوزية في تجاوز العقبات الجماعية التي واجهها المنفيون الأوائل خاصة في خدمة الأرض التي كانت في البداية جرداء جبلية وتحوي الحجارة، هذا وتمكن المنفيون الجزائريون في نقل نظام التوزية إلى الاوربيين المنفيين من باريس ومن مناطق أخرى والتي اتخذوها سبيلا لتجاوز عقبات العمل خاصة خلال موسم الحرث التي تتم بواسطة الثيران، حيث يكتفي الشخص أن يصرح بان غدا هو يوم حرث حقله حتى يجد عشرات الثيران والأشخاص لمساعدته (Mélkica, 2008, p. 262).

12. الخاتمة

سعت فرنسا بكل ما أوتيت من قوتها وجبروتها، وبدعم من يهود الجزائر، الى توسيع الدائرة الاستيطانية بمنطقة القبائل ونهب ممتلكات السكان ومنحها للمستوطنين، الا انها اصطدمت بمقاومة عنيفة من قبل قرى ومدشر القبائل المتضوية تحت لواء الزاوية الرحمانية التي شكلت جيوشا وقفت النذ للنذ للجيش الفرنسي وتمكنت من إلحاق خسائر كبيرة به في مقاومة شعبية قادها الباشا محمد المقراني والشيخ الحداد وبنه بعدها انطلاقا من سنة 1871 والتي بقيت شواهدا في ذهن الفرنسيين.

عملت السلطات الفرنسية الى القضاء على الثورات الشعبية التي اندلعت في منطقة القبائل رافضة للتواجد الفرنسي الذي باشر حملة التوسع في المنطقة على غرار كافة القطر الجزائري، حيث استعملت أسلوبا ترهيبيا لنشر الخوف وسط الجزائريين واهتدت إلى عملية النفي التي شملت قادة هذه المقاومات

الشعبية الذين نقلوا إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة الواقعة وسط المحيط الهادي، وبمجرد وصول المنفيين إلى مفاهم المفروض حاولوا الفرار والرجوع إلى أرض الوطن، لكن صعوبة ركوب الأمواج وأهوال البحر ونقص الإمكانيات أرغمهم على البقاء في هذه الجزيرة والتعايش مع وضعهم الجديد.

أدى مكوث الجزائريين في كاليدونيا ومدتها على غرار بوراي، بوغانونيساديو واستفادتهم من العفو سنة 1895 إلى الاستقرار وتقبلوا أقدارهم التي رمتهم ففي هذا العالم المجهول والذي عملوا على التعايش معه من خلال نقل عاداتهم وتقاليدهم إلى هذه المدينة وخلقوا فيها مجتمعا جزائريا بكل مواصفاته الاجتماعية والثقافية في مستعمرة فرنسية بعيدة، ورغم زواجهم من أوروبيات بفعل غياب العرب هناك إلا أنهم لم ينسوا دينهم الإسلامي وعاداتهم الأمازيغية البربرية وثقافات أجدادهم، وذلك بتأسيس مجلس الجماعة الذي تولى سلطة تنظيم الحياة الاجتماعية للمنفيين الجزائريين، وجعلت منهم مجتمعا مصغرا في إقليم غير الجزائر الأم، وأصبحت فرنسا تواجه الاسلام والعرب والمسلمين في مستعمرتين بعدما كانت في الجزائر فقط.

13. قائمة المصادر والمراجع:

1. ابو القاسم سعد الله. (1969). الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج 2. بيروت: منشورات دار الادب.
2. ابو القاسم محمد الحفناوي. (1906). تعريف الخلف برجال السلف. الجزائر : مطبعة بير فونتاينة الشرقية.
3. بشير بلاح. (2006). تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) (المجلد ج 1). الجزائر: دار المعرفة.
4. صديق تاوتي. (2007). المبعدون الى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج وابعاد ثورة المقرني والشيخ الحداد. الدزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع.

5. لويس رين. (2013). تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر. (تر: مسعود حاج مسعود) الجزائر : دار الرائد للكتاب.
6. محمد ناصر. (1978). المقالة الصحفية الجزائرية (نشأتها، تطورها، اعمالها) من 1903 الى 1931 (المجلد ج 1). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
7. مصطفى الأشرف. (1983). الجزائر الأمة والمجتمع. (تر: حنفي بن عيسى) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
8. نعيمة قنزار. (2014). المنفيون الى كاليدونيا الجديدة وقويانا بعد ثورة (1871)، دراسة تحليلية لكتاب، المبعدون الى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج وابعاد ثورة المقراني والشيخ الحداد لصديق تاوتي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم. جامعة ابو القاسم سعد الله.
9. يحيى بوعزيز. (1996). ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن التاسع عشر (المجلد ج 1). الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
10. يحيى بوعزيز. (2009). ثورة الباشا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1971. الجزائر: عالم المعرفة.
11. Anglovial(F). (s.d.). *Histoire de la Nouvelle-Calédonie, Nouméa.*
12. Christainne Terrier. (2010). *Histoire de la Nouvelle-Calédonie.* paris: maison de la Nouvelle-Calédonie.
13. Collinet. M. (1978). *Les arabes en, Nouvelle-Calédonie*, Essai de 31pages ,In Bulletin N39 de la société d'études historiques de la Nouvelle-Calédonie. 3eme semestre.
14. kateb k. (1997). *La gestion administrative de l'émigration algérienne ver les pays musulmans au lendemain se la conquête de l'Algérie (1830-1914).* Paris: JNED population.
15. Lallaoui, M. (2001). *Algerènes de pasifique, les déportés de la Nouvelle-Calédonie*, éd, Zyriab.

16. Martin. (1920).

17. Mélikia, O. (2008). *Algerénes et maghrébins en Nouvelle-Calédonie.historique de la communauté arabo-berbère de1864à nos jour*. Casbah éditions.

18. Ouennoughi., M. (2008). *Les déportés Algerénes et maghrébins en Nouvelle-Calédonie*.

*19.*Rinn, L. (1891). *Histoire de l'insurrection de1871 en Algérie*, Libraire Adolphe, Jourdan. Alger.